القرار الأمريكى بتصنيف الحركة الإسلامية منظمة ارهابية: الجذور والتداعيات السياسية

بقلم: المحبوب عبد السلام

6 2026 أبريل

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية فى الثامن من مارس ٢٠٢٦ أمراً تنفيذياً بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية منظمة ارهابية عالمية وإدراجها ضمن التصنيف الخاص بالمنظمات الارهابية الأجنبية إبتداءً من ١٦ مارس ٢٠٢٦، كما شمل التصنيف كتيبة البراء بن مالك التى تشارك إلى جانب القوات المسلحة فى الحرب الدائرة فى السودان منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣. وقد جاء فى حيثيات القرار الامريكى أن الحركة الإسلامية والتى يشير اليها القرار باسم جماعة الأخوان المسلمين فى السودان: تستخدم العنف المفرط ضد المدنيين وتقوض جهود حل النزاع فى السودان وتنشر أيدلوجية متطرفة، كما اتهمها القرار بتلقى دعم من ايران وأن كتيبة البراء بن مالك المرتبطة بالجماعة ساهمت بأكثر من ٢٠ الف مقاتل فى الحرب بالسودان وأن العديد من أولئك قد تلقى تدريباً ودعماً من الحرس الثورى الايرانى.

ورغم أن الخارجية الأمريكية قد أصدرت منذ يناير ٢٠٢٦ قراراً بتصنيف جماعة الأخوان المسلمين جماعة ارهابية فى كلٍ من مصر والأردن ولبنان إلا أن تصنيف الجماعة فى السودان قد تأخر لنحو شهرين فيما بدى لبعض المراقبين مرتبطاً بتطورات الحرب فى السودان وجهود الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الرباعية التى ضمت إلى جانبها مصر والسعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة، إلا أن أندلاع الحرب الأمريكية الاسرائيلية ضد ايران وصدور تصريحات من منتسبين معروفين من جماعة الأخوان المسلمين أو الحركة الإسلامية السودانية تؤيد ايران وتدعوا المسلمين لنصرتها، قد قضى على الفسحة التى ربما منحت لجهود الرباعية وأيقظ لدى أميركا سلسلة من السوابق فى سياق تاريخ طويل للجماعة، خاصة خلال ثلاثة عقود سيطرة فيها الحركة الإسلامية السودانية على مقاليد الدولة والمجتمع فى السودان وظل فيها السودان تحت طائلة العقوبات الأمريكية لمدة عشرين عاماً (١٩٩٧- ٢٠١٧) ولم يتم حذفه من قائمة الارهاب الأمريكية إلا فى العام ١٢٢٠ بعد سقوط حكم الحركة الإسلامية بالكامل بعد ثورة شعبية واسعة بدأت فى شهر ديسمبر من العام ٢٠١٨ ونجحت فى وضع نهاية لحكم الإسلاميين فى السادس من أبريل ٢٠١٩.

وإذ إحتفظت كل الجماعات المنتمية للأخوان المسلمين عبر فروعها فى الأقطار العربية المختلفة بذات الأسم وأحاطته بهالة القداسة فإن فرع السودان قد تقلب بين أسماء عديدة منذ تأسيسه فى العام ١٩٤٧، شملت حركة التحرير الأسلامى لأول ظهوره كحركة طلابية محدودة فى مدرسة ثانوية ثم جبهة الميثاق الأسلامى عندما شهد أول إمتداد جماهيرى له فى العام ١٩٦٤ وتبنت لأول مرة فى تاريخ حركات الإسلام السياسى صيغة العمل الجبهوى فى سياق تحالف شمل تيارات إسلامية مختلفة من الطرق الصوفية إلى خصومها فى تيارات السلفيين وجماعة أنصار السنة، ثم اعتمدت ذات الجماعة إسم الاتجاه الاسلامى فى الجامعات والمعاهد العليا طيلة سنوات تحالفه مع النظام الشمولي الذى رأسه جعفر النميرى بين العام ١٩٧٧ إلى العام ١٩٨٥ إذ لم يكن الدستور يومئذٍ يسمح بتعدد الأحزاب، ثم اختار العمل تحت اسم الجبهة الإسلامية القومية بعد سقوط النميرى واتاحة التعددية وخاضت بذلك الإسم الانتخابات العامة التى جرت فى مارس ١٩٨٦ وفازت فيها بنحو ٥٢ مقعداً نيابياً وصعدت بذلك لتكون الحزب الثالث فى السودان، وفق تحول تاريخى لمسار السياسة السودانية الذى هيمن عليه الحزبان التقليديان اللذان يمثلان القاعدة الجماهيرية التاريخية وهما حزب

SUDAN TRANSPARENCY AND POLICY TRACKER

الأمة المؤسس على طائفة الأنصار المهدوية والحزب الاتحادى الديمقراطى الذى يشكل تيار الاتحاديين المؤيد من طائفة الختمية الصوفية.

وإذ أن جماعة الأخوان المسلمين السودانية استحوذت على مدى سبعين عاماً على مجموعات واسعة من المتعلمين والمهنيين الذين تلقوا تعليماً أكاديمياً فى الجامعات والمعاهد العليا، ودرست غالب نخبتها القيادية فى جامعات الغربية ونالت درجات أكاديمية توفرت على أعداد مقدرة من حملة درجة الماجستير والدكتوراة، واستفادت من تحالفاتها مع نظام جعفر نميرى ومن فترات الحكم الديمقراطى القصيرة تولت فيها وزارت مهمة منحتها خبرة جيدة فى الحكم والادارة، بما ميزها عن بقية فروع جماعة الاخوان المسلمين فى البلاد العربية كافةً، وذلك قبل أن تستلم السلطة بالكامل عبر انقلاب عسكرى فى يونيو ١٩٨٩ لتكون أول حركة اسلامية تصل الحكم فى العالم السنى بعد عشرة أعوام من وصول جماعة الملالى الايرانية الشيعية إلى السلطة بعد الثورة الإيرانية فى العام ١٩٧٩.

تحمل تبعات القرار الامريكى بتصنيف جماعة الأخوان المسلمين فى السودان ضمن قائمة الارهاب عبئاً إقتصادياً ثقيلاً علي كيان الحركة الإسلامية السودانية التى تمكنت خلال ثلاثة عقود من الحكم من التوسع المستمر فى تأسيس الشركات الاقتصادية المحلية والعابرة للقارات وفى إنشاء البنوك وشركات التأمين وفى منظومة من الصناعات الحربية، إلا أن محمولات وإكراهات القرار الأمريكى السياسية تبدو اشد وأكبر من ذلك بكثير، فقد تحولت جماعة الأخوان المسلمين خلال سبعة عقود إلى مجتمع يضم ثلاثة أجيال يشمل الأب والابن والحفيد يشاركون جميعاً فى الحرب الدائرة الان فى السودان، وقد افلحوا خلال خمس سنوات بعد الاطاحة بحكمهم من العودة وهزيمة الانتفاضة الشعبية عبر انقلاب عسكرى فى اكتوبر ٢٠٢١ والهيمنة من جديد على مفاصل العمل العسكرى والدبلوماسي والاجهزة العدلية ثم إطالة أمد الحرب وتعويق كافة الجهود لخفض التصعيد واحلال السلام.

وكما أثارت وتثير عبارة الحركة الإسلامية السودانية التى وردت فى البيان الأميركى بعض اللبس حتى لدى السودانيين خاصةً عندما تقرن باسم جماعة الأخوان المسلمين، فإن تعدد اللافتات التى حملتها الجماعة فى الحالة السودانية مدى عمرها الطويل وزاد ذلك الخلط عندما تولت السلطة وأصبحت تعرف نفسها علناً عبر ثلاثة أفرع تشمل الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطنى والحكومة برئيسها ووزرائها، خاصةً عندما ندرك أن هنالك جماعة سودانية صغيرة ومحدودة غير معنية بالقرار الامريكى تحمل رسمياً اسم الاخوان المسلمين وتندرج ضمن المبايعين للتنظيم الدولى للأخوان المسلمين والملتزمين بعضويته، وهو تنظيم عابر للأقطار العربية ويضم كل فروع التنظيم باستثناء الحركة الإسلامية السودانية التى أكدت على استقلاليتها التنظيمية ورفضت الانضمام إلى التنظيم الدولى منذ العام ١٩٧٩، لكن أن القرار الأمريكى عندما ذكر بالاسم كتيبة البراء بن مالك فإن يحدد بالضبط ان المقصود هو التنظيم الباطنى الذى حكم السودان لمدة ثلاثين عاماً ويحمل اسم الحركة الإسلامية السودانية وهو اليوم فاعلاً ومؤثراً تأثيراً بالغاً فى مجريات العملية العسكرية وفى القرار الدبلوماسى وفى الوضع الأمنى وفى الشؤون العدلية، كما أنه عبر مجتمعه العريض يخوض معركة أخرى لا تقل ضراوةً عن المعركة العسكرية وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعى، تفاقم من حالة الانقسام والتشظي وتهدد تماسك المجتمع الوطنى السودانى بل وتهدد بالتجزئة بعد إطالة أمد الحرب.

فالحركة الإسلامية السودانية بالإضافة إلى تعدد أسمائها وتبدلها فى كل مرحلة إحتفظت بسمة أخرى وهى الازدواجية بين ظاهر وباطن، فهى رغم موهبتها الفذة فى صناعة الواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحفظ فى عمقها بالتنظيم غير المعلن الذى يسيطر ويوجه كل تلك الواجهات، فمنذ ارتيادها حالة التحالف الجبهوى فى ستينات القرن الماضى (بتأسيس جبهة الميثاق الاسلامى عام ١٩٦٤) إحتفظت بالتنظيم الذى يحمل إسم الأخوان المسلمين ويبدو منخرطاً كله فى الجبهة ولكنه يتحكم ويدير كل ومكوناتها من الداخل ويحدد سياساتها ويكتب كل أدبياتها، كما ظل محتفظاً بذلك الازدواج طيلة عمر الجبهة الإسلامية القومية (١٩٨٥-١٩٨٩) وممسكاً بذات المنوال حتى عندما استولى السلطة وأسس حزباً حاكماً باسم حزب المؤتمر الوطنى (١٩٩٠-٢٠١٩).

أضاف إنهيار حكم مجتمع الإسلاميين بالانتفاضة الشعبية فى العام ٢٠١٩ تعقيداً جديداً لظاهرتها المعقدة أصلاً، فقد إشتد الصراع بين مراكزها وحمى السباق للاستحواذ على ميراث سبعيناً عاماً من العمل الدؤوب فى كسب الانصار والمؤيدين وفى تراكم المنجزات السياسية والاقتصادية وفى إحكام السيطرة على جهاز الدولة، وبدخول القادة الرسميين لنظام الإنقاذ الحاكم منذ العام ١٩٨٩ إلى السجن عشية انتصار الثورة الشعبية، تسابق الحزب والحركة للاستحواذ على مقود القيادة المتحكم فى كل ذلك الميراث والموجه لكل تلك العضوية، ومع صدور القرار الامريكى بتصنيف الجماعة مصنفة ارهابية يبرز أكثر من مركز للحرك والحزب، فإذ يتولى السيد على كرتى وزير الخارجية الأسبق رسمياً منصب الامين العام للحركة الإسلامية ويتحكم فى المركز الباطنى الذى يدير السياسة والمال والجهاد، فإن حزب المؤتمر الوطنى الذى لا يعترف بقرار حله يتنازع فيه منصب رئاسة الحزب كلُ من أحمد هارون حاكم ولاية جنوب كردفان السابق ورئيس الحزب الرسمى عند سقوط النظام والمطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، ينافسه ولا يعترف به السيد إبراهيم محمود وزير الداخلية الأسبق والمقيم خارج السودان كما ينافسهما ولا يعترف بهما الدكتور إبراهيم غندور وزير الخارجية الأسبق والمقيم بدوره خارج السودان.

لقد مثلت الرباعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعضوية مصر والسعودية ودولة الأمارات العربية والتى اعلن تكوينها فى مايو ٢٠٢٥ للخروج من مأزق فشل المبادرات السابقة لانهاء الحرب المستمرة لمدة ثلاثين شهراً فى السودان ودعم الانتقال الديمقراطى باستئناف العملية السياسية والتوصل إلى تسوية شاملة بقيادة حكومة مدنية، إلا أن أول بنود التسوية المرجوة والتى تطالب أطراف النزاع وكافة أصحاب أصحاب المصلحة بالالتزام بهدنة لمدة ثلاثة أشهر لتوصيل المساعدات الإنسانية لملايين المتضررين قد واجهت فشلاً كاملاً رغم ترحيب قوات الدعم السريع وحكومة تأسيس وتوفر مبادرة الرباعية على تأييد المجتمع الدولى وكافة القوى الاقليمية والمحلية، إلا أن تردد الطرف المقابل والرئيسي الذى تمثله القوات المسلحة السودانية قد أوصل جهود الرباعية إلى طريق مسدود، ومهد للقرار الأمريكى بتصنيف الحركة الإسلامية للصدور متزامناً مع اشتعال الحرب مع ايران ومشيراً بصورة جلية إلى أن الحركة الاسلامية هى وراء تعويق محاولات السلام.

يقف مجتمع الحركة الإسلامية السودانية والذى كثيراً ما يطلق عليه اسم جماعة الأخوان المسلمين استصحاباً لأصله التاريخى فى مقابل الجماعة المدنية السودانية بكل تفاصيلها وفروعها وقد اشتد العداء بينهما وتعمق على مدى عقود، وظلت مختلف القوى والأحزاب السياسية وكافة فصائل المجتمع المدنى بمثابة معارضة مستمرة وشرسة لحكم الإسلاميين الموسوم باسم الإنقاذ حتى تمكنت من اسقاطه، ولتبدأ مرحلة جديدة من الإقصاء والإقصاء المضاد يتقاسم الجماعة الوطنية السودانية ويدفعه ثمنه الباهظ السودانيون عبر محطات من الإخفاق بلغت ذروتها بالحرب المستعرة من ثلاثة أعوام، ولم يزد القرار الأمريكى على أن يصف حالة الحركة الإسلامية بأعمالها منذ إشعالها الحرب فى الغرب بدارفور عام ٢٠٠٣ قبل عامين من توقيع اتفاق السلام الشامل مع الجنوب فى العام ٢٠٠٥، ولكن منذ سقوط حكمهم تطور الصراع ليشمل الاتهام فى جريمة فض الاعتصام السلمى بالعنف المفرط الذى راح ضحيته المئات من شباب الثورة فى يونيو ٢٠٢٠ ثم الانقلاب على المرحلة الانتقالية وقطع الطريق على الثورة لتكمل المسار المدنى وأخيراً التورط فى الحرب، فهل يتيح القرار الامريكى الذى ربما أوصل الأزمة إلى مرحلة جديدة تتيح التفكير العميق والجاد فى مخارج جديدة توقف حروبات السودان إلى الأبد.

أخيراً لابد من قراءة الإشارة إلى ايران والحرس الثورى التى جاءت فى حيثيات القرار الأمريكى بالنظر إلى طبيعة وتاريخ العلاقات الإيرانية مع الحركة الإسلامية السودانية أو الأخوان المسلمين السودانيين، فعلى نحوٍ مجمل يمكن تصنيف الحركة الإسلامية السودانية ضمن تيار الصحوة الإسلامية الذى انتظم عدة مراكز فى العالم الإسلامى بنهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فمنذ جمال الدين الافغانى ١٨٣٨- ١٨٩٧ وتلميذه محمد عبده ١٨٤٩- ١٩٠٥ ظلت فكرة الأمة الإسلامية ووحدتها ضمن جامعة سياسية هى المحور النظري والعملى الذى تدور حوله اغلب الأفكار والأعمال، وإذ أن حسن البنا ١٩٠٦ – ١٩٤٩ هو تلميذ مباشر لاولئك الرواد فقد سرت الفكرة فى كافة مدارس الإسلام السياسى، ومن ذلك المدخل رحبت الحركة الإسلامية السودانية بالثورة الإيرانية لمبتدأ قيامها وهى تفخر بأنها أول من أخرج مظاهرة شعبية فى العالم الاسلامى جابت شوارع العاصمة السودانية الخرطوم تأييداً لثورة الخميني، كما أنها أول من أرسل وفداً لمقابلته فى منفاه الفرنسى بضاحية لوبن لوشاتو و العام ١٩٧٩ قبل تمام انتصار الثورة

متجاوزة تحفظات كثيرة من بقية أفرع الأخوان المسلمين العربية التى خشيت من تمدد شيعى جديد تدعمه دولة غنية وقوية فى المنطقة ذات الاغلبية السنية، وهى كذلك أول من ارسلاً وفداً مكوناً من قيادات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لتهنئته بالعودة لطهران منتصراً على نظام الشاه الذى. ورغم بدايات متعثرة فى العلاقة التى تطورت بعد عقد من الزمان لتكون بين دولتين وليس حركتين عندما صعدت الحركة الإسلامية السودانية إلى السلطة عام ١٩٨٩ وخيبة أمل لدى الجانب السودانى بسبب تقاعس نظام الملالى عن دعم الاحتياجات الملحة التى واجهها نظام الإسلاميين لأول عهده، إلا أن العلاقة قد تقدمت أشواطاً بعيدة بعد زيارة الرئيس الايرانى هاشمى رفسنجاني للسودان فى العام ١٩٩٦ وبداية تعاون استراتيجى ساهم بفعالية كبيرة تحقيق مراحل مهمة من مشروع التصنيع الحربى محققاً حلم النظام الاسلامى السودانى فى الاكتفاء من السلاح والطاقة، وهو بالأصل مشروع متصل وموصول بكافة جماعات الاسلامى التى تنشد السلاح والتعاون العسكرى وتحديداً حركة حماس وحزب الله والجماعات الاسلامية المسلحة فى المنطقة العربية مما عرض السودان لعدد من الضربات الاسرائيلية الجوية على مخازن ومصانع السلاح وأحياناً على الأفراد المتورطين فى نقل وترحيل السلاح فى العام ٢٠١٢. ولكن على وجه الإجمال فإن حركات الإسلام السياسى وخاصة فى إطار بلد شديد التنوع مثل السودان مثلت منذ تأسيسها إنشقاقاً فى الجماعة الوطنية وخروجاً على مؤسسات وأنماط الصراع الديمقراطى السلمى، إضافة إلى ارتباطاتها العالمية التى تضر بالمصالح الوطنية العليا والأساسية، وقد بذل السودانيون أثماناً أخرى من انبساط ساحة السودان لوجود ونشاط الجماعات الأجنبية المتطرفة، فقصفت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصنع للأدوية فى تاريخ الصناعة السودانية عندما اشتبهت فى إنتاجه لمواد عسكرية استغلها اسامة بن لادن فى ضرب السفارتين الأمريكتين فى نيروبى وفى دار السلام وقد استضافه السودان لبضع سنوات قبل تنفيذ عمليته الكبرى فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فهل يتيح القرار الامريكى بتصنيف جماعة الأخوان المسلمين منظمة ارهابية، للسودانيين وللجماعة نفسها التصدي لماضيها بالنقد اللازم واكمال القطيعة النفسية والفكرية مع سوابقه المريعة مهما يكن أملاً يبدو بعيد المنال.

تتوفر الإدارات الأمريكية المتعاقبة على سجلٍ مطولٍ فى العلاقة مع الحركة الإسلامية التى عناها القرار الامريكى الذى سرى مفعوله منذ ١٦ مارس ٢٠٢٦ وصنفها منظمة إرهابية، فمنذ أبريل ١٩٩١ عندما إنعقدت بالخرطوم أول جلسة لتأسيس المؤتمر الشعبى العربى والاسلامى فى أعقاب حرب الخليج الأولى فى ذات العام، وكما وصفت الصحف الأمريكية يومئذٍ أن السودان اصبح جنة الإسلاميين يأوى اليه وضم كل المطاردين من الأقطار العربية بتهم الانتماء إلى الجماعات الاسلامية والمتطرفة (كتاب الصحفى الأمريكى جوناثان راندل بعنوان اسامة)، كما دخل السودان إلى رأس قائمة الاتهام عند استهدفت سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام من قبل تنظيم القاعدة باعتباره مقر بن لادن الرأس المدبر، إضافةً للمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك بأديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ وتناصر الأدلة التى تؤكد الاتهام الاثيوبى للسودان بأن الفاعلين انطلقوا من أراضيه وعادوا اليها بعد فشل المحاولة، وليدخل سجل العلاقات الأمريكية مع حكومة الحركة الإسلامية فى السودان مرحلة أخرى من التصنيف وصفها قادة الحكومة أنفسهم بأنها تسونامى العقوبات، ولم يرفع اسم السودان من قائمة الارهاب إلا بعد سقوط نظام الاسلاميين بالكامل ٢٠٢٠، بما لا يدع مجالاً للشك أن التصنيف الراهن يقصد بالحركة الإسلامية ذات جماعة على كرتى والسيد أحمد هارون والتى صعدت للسلطة فى السودان منذ عام ١٩٨٩ بانقلاب عسكرى وأمسكت بالسلطة لمدة ثلاثة عقود، كما يتوجه ذات القرار بالتصنيف إلى تشكيلاتها العسكرية والتى بدأت بالدفاع الشعبى والذى شغل السيد على كرتى نفسه وظيفة المنسق العام للقوات على مستوى السودان والتى كانت تؤدى فى حرب الجنوب ١٩٨٩- ٢٠٠٥ نفس الدور فى مساندة القوات المسلحة الذى تؤديه اليوم كتيبة البراء إبن مالك فى حرب مارس ٢٠٢٣ والتى عينها القرار بالاسم دون أدنى لبس.

فى المقابل فإن وصف الحركة الإسلامية وكما جاء لدى بعض المعلقين مفهوم عريض يتسع ليشمل طيف أوسع من الجماعة المعنية بالقرار الأمريكى، ومن اولئك بالطبع الجماعة المحدودة التى حافظت على اسم الاخوان المسلمين ولم تتخلى عنه منذ العام ١٩٧٧ وتولى قياداتها الاستاذ صادق عبد الله عبد الماجد أحد أول المؤسسين للتيار فى السودان ويكاد يكون الوحيد من بينهم الذى التقى بالمؤسس الأول حسن البنا عندما كان طالباً فى الجامعة المصرية، كما تعاقب على قيادتها اسماء لا تقل عنه شهرة أمثال الدكتور جعفر شيخ ادريس والدكتور الحبر يوسف نور الدائم والدكتور عصام البشير، ورغم أن هذه الجماعة قد تحالفت لفترات مع الحركة الإسلامية المعنية بالقرار إلا أنها تظل موضوعياً أقرب لجماعات الأخوان المسلمين التى صنفت فى يناير الماضى ضمن قوائم الأرهاب وشملت فروع الجماعة فى

مصر والأردن ولبنان. كما يمكن أن يشمل ذات اسم الحركة الإسلامية حزب المؤتمر الشعبى المنشق منذ العام ١٩٩٩ عن الحركة الإسلامية المعنية بالقرار والمعارض لها منذئذٍ، وهو اليوم برئاسة الدكتور على الحاج يقف ضمن القوى الداعية لوقف الحرب والمنخرطة ضمن الجماعة السياسية فى الحوار السودانى السودانى.

لكن مهما تكن تداعيات القرار الامريكى بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية جماعة ارهابية فإن السؤال الأهم عند السودانيين وكافة القوى الاقليمية والدولية كيف سيساهم ذلك القرار فى وقف الحرب التى تطحن البلاد منذ ثلاثة أعوام وتطيل أمد الأزمة الإنسانية الأكبر فى العالم، والى اية مدى يمكن أن يساهم ذات القرار والتوجهات المناصرة له مساعدة السودانين لتأسيس دولة حديثة ومشروع وطنى ديمقراطى؟ فمهما تكن بساطة السؤال فإنه ينطوى على تعقيدات كبيرة تحتاج للنظر المعمق الذى يتيح المجال لإنتاج رؤى جديدة تخرج الدولة السودانية من مأزقها المستمر، وكمايتيح القرار للسودانين مساراً جديداً يدعم التحول المدنى الديمقراطى فإنه يتيح للإسلاميين انفسهم فى مجتمعهم العريض فرصة لمراجعة تاريخهم الذى أوصلهم أكثر من مرة إلى التصنيف والعقوبات والعزل ومساعدتهم للخروج برؤى أخرى تكمل مراحل القطيعه الفكرية والنفسية مع فكرة الإسلام السياسى، أو كما حدث جزئياً مع حركات أقصر منهم عمراً وأقل تجربة، ذلك ما نحاول أن نناقشه فى الجزء الثانى من هذا المقال.